

الجولة الأولى
لاجتماعات مجموعة العمل الثالثة
الخاصة بالإدارة الرشيدة فى مجالات المالية
العامة

القاهرة 1 – 3 أكتوبر
2005

هانى قدرى دميان
مستشار وزير المالية
مصر

اجتماعات البحر الميت 8 فبراير 2005

استناد متطلبات الإصلاح المؤسسى لتحقيق الإدارة
الرشيدة فى مجال المالية العامة إلى عشرة أطر رئيسية
تهدف إلى رفع كفاءة المؤسسات التابعة لوزارة المالية و
زيادة قدرتها على تحقيق مناخ ملائم للنمو الإقتصادى و
التنمية.



مفهوم الإصلاح المؤسسي

- الفكر – المفاهيم - السياسات
- الجوانب التشريعية
- تطوير الجوانب الفنية
- الأطر الإجرائية
- الأطر الرقابية
- تنمية القدرات البشرية.

الإطار الأول

تعزيز الشفافية و أطر المساءلة

- 1- مراجعة التشريعات الحاكمة لإعداد و تنفيذ الموازنة.
- 2- مراجعة التشريعات الحاكمة للإفصاح.
- 3- مراجعة أطر الرقابة و مدى الإمكانيات المتاحة لدى الأجهزة المعنية (التشريعية و الرقابية) فى أداء هذا الدور.



4- النظم المحاسبية و النظم المتبعة فى تبويبات الموازنة.

5- تبسيط نظم إعداد الموازنة و القوانين.

6- أطر محددة و واضحة و موحدة للتعليمات الإدارية لتنفيذها فى كافة أفرع المصالح (مثل منافذ الموانى و مأموريات الضرائب)

الإطار الثانى

تعزيز أطر إدارة المال العام و حمايته

- 1- إدخال الأطر الحديثة لتحسين إدارة الخزانه و النقدية و حسابات الحكومة.
- 2- تطبيق نظم الحسابات الصفرية و الخزانه الواحد.
- 3- الميكنة الكاملة لجميع معاملات تنفيذ الموازنة سواء بين الخزانه و البنك المركزى أو الخزانه و الوحدات الحسابية أو البنك المركزى و البنوك.
- 4- التوقف الكامل عن المعاملات التى تتم خارج إطار الموازنة إلا فى أضيق الحدود.

الإطار الثالث

تحسين أطر استخدام الموارد العامة

1- إدارة أصول.

2- إدارة المخزون الحكومي.

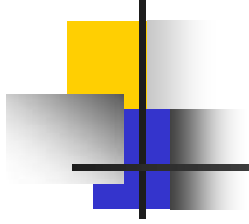
3- المشتريات.

4- أطر المشاركة مع القطاع الخاص

Public Private Partnership (PPP)

الإطار الرابع

إدارة الديون



- 1- خفض تكاليف التمويل.
- 2- التوزيع الجيد للإلتزامات المالية مقابل الأصول.
- 3- هيكل الآجال (منحنى عائد/خدمة الإستثمار).



الإطار الخامس

تعزيز النشاط الإقتصادي و التنمية

- مراجعة و تعزيز السياسات و التشريعات
الضريبية و الجمركية من منطلق إقتصادي.

الإطار السادس

دعم إتخاذ القرار

1- وحدات تقدير الموازنة فى الأجل المتوسط و
قياس الملاءمة المالية.

2- قاعدة معلومات

3- التوثيق: الذاكرة المؤسسية



الإطار السابع

توافق مكونات السياسة الإقتصادية

1- التنسيق بين مكونات السياسة الإقتصادية على مستوى متخذى القرار و المستوى الفنى.



الإطار الثامن

رفع كفاءة المصالح الإيرادية

- 1- توسيع القاعدة الضريبية و خفض معدلاتها و تحسين أطر التحصيل.
- 2- تحسين أطر تداول المعلومات بين المصالح الإيرادية المختلفة.

الإطار التاسع

تعزيز أطر التعاون مع القطاع الخاص

Public Private Partnership (PPP)

اعطاء ريادة النشاط الاقتصادي للمؤسسات غير الحكومية، مع عدم الإخلال بالدور الرئيسي للحكومات في تولى الأنشطة ذات البعد الإجتماعي.

الإطار العاشر

التعاون مع أهل الخبرة

Do not reinvent the wheel